

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث خلال الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية : هل تملك بريطانيا رفاهية الإنفصال عن "الأوروبي"؟

- تحليل خاص: 2016 سنة إصدارات الديون الخليجية

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

تسارع نمو اقتصاد ألمانيا بدعم صعود الاستثمار والاستهلاك

موقع أرقام

سجل الاقتصاد الألماني أسرع معدل للنمو في عامين خلال الربع الأول من العام الحالي، مع ارتفاع الاستثمارات في قطاع البناء بدعم المناخ المعتدل في البلاد. وأعلن مكتب الإحصاءات الاتحادي في ألمانيا، أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 0.7% خلال أول 3 أشهر من العام الجاري، وهو ما يتوافق مع التقديرات السابقة الصادرة في 13 مايو الحالي. وأظهرت البيانات نمو أنشطة البناء في ألمانيا بنحو 2.3% خلال الربع الأول من عام 2016، مع صعود الاستثمار الرأسمالي بحوالي 1.8%، بالإضافة إلى نمو الاستهلاك الخاص بنسبة 0.4%. واستفاد الاقتصاد الألماني من ارتفاع الطلب الاستهلاكي بدعم مستويات البطالة المنخفضة، بالإضافة إلى مكاسب الشركات من برنامج التيسير الكمي الذي أطلقه البنك المركزي الأوروبي.

صافي الأصول الخارجية لليابان يهبط للمرة الأولى في خمس سنوات

(رويترز)

قالت وزارة المالية اليابانية إن صافي الأصول الخارجية لليابان هبط للمرة الأولى في خمس سنوات إلى 339.26 تريليون ين (3.10 تريليون دولار) في نهاية 2015 بفعل تآكل في قيمة الحيازات الخارجية بسبب صعود الين. وأضافت الوزارة إن القيمة الصافية للأصول المملوكة للحكومة اليابانية والشركات والأفراد تراجعت من مستوى قياسي بلغ 366.86 تريليون ين في 2014 لكن اليابانيون ظلت أكبر دولة دائنة للعام الخامس والعشرين على التوالي. وقالت الوزارة إن صافي الأصول الخارجية لليابان يزيد 1.7 مرة عن الأصول المملوكة لألمانيا التي تخطت الصين ككثاني أكبر دولة دائنة في العالم. وارتفع إجمالي الأصول الخارجية لليابان بنسبة 0.7% فقط إلى 948.73 تريليون ين متباطئا بشدة من قفزة بلغت 18.5% في 2014 مع تسبب صعود الين أمام اليورو في انخفاض القيمة المقدرة للأصول الخارجية بمقدار 17.4 تريليون ين. وزادت الديون الخارجية 5.3% إلى 609.47 تريليون ين بسبب زيادة مشتريات المستثمرين الأجانب من الأسهم والأصول اليابانية الأخرى.

تقرير: مرونة سعر الصرف واستحداث وظائف وتحديات رئيسية تواجه الخليج

موقع مباشر

قال معهد المحاسبين القانونيين في تقرير إن الدول الخليجية بحاجة إلى المضي قدماً باعتماد "سلة للعملة" تتضمن الدولار الأميركي، واليورو، والين الياباني، والرمينيبي الصيني. الأمر الذي سيشجع لكل دولة أن تحظى بنظام مالي أكثر مرونة لسعر الصرف. وأضاف المعهد في بيانه إلى إن دول الخليج بحاجة إلى تغيير سياساتها الاقتصادية وذلك بمشاركة أكبر من القطاع الخاص للحفاظ على آفاق النمو على المدى البعيد. وأوضح المعهد أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه دول الخليج يتمثل في استحداث نحو 130 مليون وظيفة جديدة، وقد يؤدي الفشل في بلوغ ذلك إلى تفاقم المخاطر المرتبطة بالتطرف والفقر، بحسب البيان. وأكد المعهد على أنه لا بد لدول المنطقة أن تستثمر في مشاريع البنى التحتية، إذ من شأنها أن توفر عدداً كبيراً من الوظائف، وفقاً للبيان.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أكثر من 90 ألف دولار نصيب الأسرة الأمريكية من الديون

موقع أرقام

بلغ نصيب الأسرة الأمريكية المتوسطة من الديون ما يفوق التسعين ألف دولار، شاملاً الأسر التي تعيش بلا ديون، فيما بلغ متوسط الأسر التي تعيش بديون أكثر من مائة وثلاثين ألف دولار.

وتحمل هذه الديون كاهل الأسرة بأكثر من 6600 دولار كفائدة سنوياً، ما يساوي حوالي 9% من متوسط الدخل.

وتشير الأرقام السابقة إلى الأسر بأكملها، وليس الأفراد، في حين بلغ متوسط ديون الطلبة للأسرة الواحدة 48.172 ألف دولار، بينما بلغ المتوسط بالنسبة للفرد حوالي 29 ألف دولار، علماً بأن كثيراً من الأسر لديها اثنان أو أكثر من الطلاب المدينين.

مجموعة اليورو وصندوق النقد الدولي واليونان يتوصلون لاتفاق بشأن الديون

(رويترز)

قدمت مجموعة اليورو لليونان أقوى عرض حتى الآن لتخفيف الديون فيما وصفه وزراء المالية بأنه اتفاق يحقق فقرة نوعية نال تعهداً من صندوق النقد الدولي بأن يعود للمشاركة في برنامج الإنقاذ المالي لأثينا.

وبعد محادثات أعطى وزراء مالية مجموعة اليورو موافقتهم على الإفراج عن 10.3 مليار يورو في تمويل جديد لليونان إعترافاً منهم بالإصلاحات المالية المؤلمة التي مررها الائتلاف الذي يقوده اليسار بزعامة رئيس الوزراء ألكسيس تسبيراس على أن يخضع لبعض التعديلات الفنية النهائية.

وتمثلت خطوة أكبر للأمام في اتفاق وافقت بمقتضاه منطقة اليورو على أن تعرض على أثينا تخفيفاً للديون في 2018 إذا كان ذلك ضرورياً للوفاء بالمعايير المتفق عليها بشأن عبء مدفوعاتها. وكان ذلك كافياً للحصول على موافقة من صندوق النقد الدولي على الإنضمام مرة أخرى إلى منطقة اليورو في تمويل برنامج الإنقاذ المالي لليونان.

اجتماع «أوبك» المقبل لن يفضى إلى قرار

"بلومبرغ" - "العربية نت"

أظهر استطلاع للرأي أجرته «بلومبيرغ» أن الغالبية العظمى من المحللين يستبعدون التوصل إلى اتفاق بخفض أو تجميد الإنتاج في اجتماع «أوبك» المقرر عقده في الثاني من يونيو المقبل. وأشار المحللون إلى عدم وجود دافع لدى دول المنظمة للدعوة إلى خفض الإنتاج حالياً، بعدما بدأت استراتيجيتها «أوبك» في دفع صغار المنتجين خارج المنافسة، وأيضاً بعد أن ارتدت الأسعار بنحو 8% من القاع الذي بلغته في يناير الماضي. وأخيراً، قالت كل من وكالة الطاقة الدولية و Goldman Sachs إن تخمة المعروض النفطي بدأت في الانحسار.

عضو الاحتياطي الفيدرالي: البيانات الاقتصادية ستحدد إمكانية رفع الفائدة في يونيو

موقع أرقام

قال "باتريك هاركير" رئيس مجلس الاحتياطي في ولاية "فيلادلفيا" إن البنك المركزي يجب أن يرفع معدل الفائدة في اجتماعه خلال منتصف شهر يونيو المقبل إلا في حال أظهرت البيانات الاقتصادية تراجع أداء الاقتصاد.

وأضاف "هاركير" خلال حديثه للصحفيين أنه في حال جاءت البيانات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة أدنى التوقعات المتفائلة فإنه يجب عدم رفع الفائدة في الشهر المقبل.

وأشار عضو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن البيانات الاقتصادية هي التي ستحدد ما إذا كان يجب رفع الفائدة خلال الشهر المقبل من عدمه.

وأوضح "هاركير" أن البيانات الاقتصادية المعنية تشمل تقارير التوظيف، والتضخم المتوقع صدورها قبل الاجتماع المقرر في يومي 14 و 15 يونيو المقبل.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

اليابان ليس لديها نية لخفض قيمة الين بشكل حاد ومستمر

قال وزير المالية الياباني تارو آسو إن اليابان ليس لديها أي نية لتخفيض قيمة الين بشكل حاد ومتواصل.

(رويترز)

وأبلغ آسو البرلمان أن تحرك الدولار أمام الين خمسة ينات في غضون يومين هو تحرك في اتجاه واحد.

وذكرت صحيفة نيكي المتخصصة في الشؤون الاقتصادية أن آسو قال في البرلمان إنه سيكون من المناسب أن يستقر سعر الدولار أمام العملة اليابانية حول 109 ينات .

بريطانيا ستفقد نصف مليون وظيفة بانسحابها من أوروبا

صحيفة الشرق الأوسط

حذرت وزارة الخزانة البريطانية، من انكماش قد يضرب المملكة المتحدة إذا خرجت من الاتحاد الأوروبي، وفقدان أكثر من نصف مليون وظيفة، في إعلان جديد يعزز موقف رئيس الحكومة ديفيد كامبرون، ويثير غضب المدافعين عن الانسحاب من التكتل.

ويعد تحذيرها قبل شهر من «صدمة اقتصادية عنيفة» سيتسبب بها على الأمد الطويل الخروج من الاتحاد الأوروبي، نشرت وزارة الخزانة معطيات مثيرة للقلق حول تأثير هذه الخطوة على الأمد القصير، قبل شهر من استفتاء حول عضوية بريطانيا في الاتحاد في 23 يونيو المقبل.

كشف التقرير أن «الاقتصاد البريطاني سيشهد انكماشاً لمدة عام»، مشيرة إلى أن المملكة المتحدة ستظهر فجأة كأنها «أقل انفتاحاً على التجارة والاستثمار» وستعاني تأثير الشكوك في نشاط الشركات وتقلبات قوية في أسواق المال.

وقال خبراء الوزارة إن إجمالي الناتج الداخلي للبلاد سيكون خلال عامين أقل بـ3.6%؛ مما كان سيسجله إذا جرى التصويت لمصلحة البقاء في الاتحاد، وحتى أقل بستة في المائة في إطار سيناريو أكثر تشاؤماً.

التأثير على مصر:

في ضوء الشروط الجديدة التي شملها اتفاق القرض اليوناني والاتجاه الأمريكي المدعم ببيانات اقتصادية نحو زيادة أسعار الفائدة من الضروري لمصر خلال الفترة الحالية مراجعة موقف التوسع في الاقتراض الخارجي وقصره على مشروعات استثمارية تنموية تحقق عوائد قادرة على خدمة الدين لمقابلة أقساط وفوائد القروض الخارجية وعدم اللجوء للاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة إلا في أضيق الحدود.

ونري أن يكون التوجه الأساسي الحصول على تمويلات لمشروعات قائمة تحتاج لمصادر تمويل في الأساس قبل التوجه للاقتراض لتمويل مشروعات جديدة وأن ترتبط عملية الاقتراض الخارجي بالدراسات الفنية والمالية للمشروعات التي يتم الاقتراض لها.

كما أنه من الضروري في حالة الحاجة للجوء للاقتراض الخارجي الأقل في تكلفته نسبياً من الاقتراض المحلي ولتنوع مصادر تمويل الموازنة يجب أن يكون الاقتراض على مدى متوسط وطويل الأجل كما هو الحال في هيكل الدين الخارجي الحالي سواء تم من مؤسسات دولية أو من أسواق المال العالمية وبمعدلات تقارب متوسطات الاقتراض الحالية للدين الخارجي المصري مع مراعاة مدى تلائم ذلك مع برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وشروط مثل هذه القروض ومدى انفاقها معه .

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: هل تملك بريطانيا رفاهية الانفصال عن "الأوروبي"؟

صحيفة الشرق الأوسط

قبل أيام من التصويت الشعبي المزمع على خيار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، ما زالت حملات الموافقين والمعارضين للخروج مستمرة في تبادل الاتهامات والمناوشات السياسية في محاولاتها للوصول إلى شريحة الناخبين الذين لم يحددوا موقفاً حتى الآن، حيث إن توقعات نسب التصويت ما تزال متقاربة وفقاً لكل الاستطلاعات الأخيرة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة ويدور في رأس الجميع دون أن يجد إجابة صريحة هو «هل تملك بريطانيا حقاً القدرة الاقتصادية الكافية بمنحها حق رفاهية الانفصال؟».

ويقود «معسكر البقاء» رئيس الوزراء ديفيد كامبرون، وتتصاعد تحذيرات رئيس الوزراء البريطاني من تداعيات الاستفتاء المتوقع على بريطانيا، فيما يسعى كامبرون لمواجهة حجج معارضيه التي تصف رغبته بالبقاء في الاتحاد الأوروبي باعتبارها علامة على «ضعف وطنيته».

ويحذر جورج أوزبورن، وزير الخزانة البريطاني حليف كامبرون «الوفاي» في الحملة ذاتها، من احتمالية فقدان وظائف في قطاع الخدمات المالية، قائلاً إن «بريطانيا قد تفقد 285 ألف وظيفة في القطاع ترتبط بالتجارة مع أوروبا».

وعلى الجانب الآخر، يسعى بوريس جونسون، عمدة لندن السابق، وقائد الفريق الذي يدعم الخروج البريطاني، إلى القيام بجولة موسعة لمزيد من التأييد لخروج بريطانيا، وسخر جونسون من تصريحات سابقة لكامبرون مفادها أن مغادرة الاتحاد الأوروبي يمكن أن «تشكل تهديداً للأمن القومي».

وبين الفريقين، يظهر استطلاع رأي، يجري بشكل متواصل، تقوم به «فاينانشال تايمز» البريطانية حول الموافقين والمعارضين، أن نسبة داعمي البقاء وصلت إلى 46 في المائة، فيما وصلت نسبة داعمي الخروج إلى 43 في المائة، في آخر النتائج.

وبعيداً عن الاتهامات واللكمات السياسية التي يتبادلها الفريقان، تبقى لغة الأرقام وحدها الأكثر مصداقية. وتظهر في غالبيتها أن الاقتصاد البريطاني حالياً في أضعف حالاته لتحمل أي تغييرات كبرى؛ سواء كان هذا الاقتصاد «مريضاً» بفعل عوامل داخلية، أو تأثراً بأوضاع اقتصادية عالمية سيئة.

وأظهرت بيانات رسمية، انخفاض إنتاج المصانع البريطانية سجل في مارس الماضي، أكبر هبوط سنوي في نحو ثلاث سنوات، إذ أدى توقف بعض الإنتاج في قطاع الصلب، بسبب الطاقة الإنتاجية الزائدة على مستوى العالم، إلى انخفاض واسع النطاق في نشاط المصانع.

وقال مكتب الإحصاءات الوطنية، إن نشاط قطاع الصناعات التحويلية انخفض بنسبة 1.9% في مارس، مقارنة بمستواه قبل عام. وهو أكبر تراجع منذ مايو عام 2013. ويتفق مع توقعات خبراء الاقتصاد في مسح أجرته رويترز.

وارتفع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية قليلاً في مارس بنسبة 0.1%، بما يقل قليلاً عن التوقعات، بعد أن هبط بنحو 0.9% في فبراير الماضي.

لكن مكتب الإحصاءات قال إن البيانات لا تشير إلى أي تعديل في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي التي جرى نشرها الشهر الماضي، لأسباب منها التعديلات الصعودية الكبيرة للمقياس الأوسع للإنتاج الصناعي في فبراير.

وارتفع الناتج الصناعي الإجمالي بنحو 0.3% على أساس شهري في مارس، بعد أن انخفض 0.2% قبل عام.

وبالنسبة للربع الأول ككل، لم تسجل البيانات تغييراً يذكر عن تلك التي جرى استخدامها في تقديرات الربع الأول من أبريل الماضي، بتراجع فصلي يبلغ 0.4%.

وقال المكتب إن قطاع تصنيع الحديد والصلب الأساسي هبط في مارس بنسبة 37.3% مقارنة بمثيلاتها قبل عام، كما أسهم في تقلص الإنتاج الصناعي السنوي بواقع 0.3%.

ويذكر أن القطاع الصناعي شهد الركود الأول بعد الأزمة العالمية في عام 2008. والمرة الثانية كانت في عام 2011 إبان واقعة إفلاس «بنك ليمان برازرز».

وتباطأ الاقتصاد البريطاني ككل في الربع الأول بحسب ما أظهرته البيانات الأولية، وتراجعت وتيرة النمو إلى 0.4%، مقابل 0.6% في الأشهر الثلاثة السابقة.

وتوقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا نمو الاقتصاد بنحو 2% فقط خلال العام الحالي، و1.9% العام القادم؛ في حال إذا ما صوت البريطانيون لمغادرة الاتحاد الأوروبي، مقارنة بتوقعات أخرى تشير إلى متوسط نمو يبلغ نحو 3.5% في العامين الحالي والمقبل في حال البقاء.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأوضح المعهد في تقرير له، أن قرار ترك الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يمثل صدمة كبيرة لاقتصاد المملكة المتحدة، مشيراً إلى أنه بحلول 2030 فإن معدل نمو الاقتصاد السنوي المتصاعد، خلال فترة الـ15 عاما المقبلة، سيكون ما بين 1.5 في المائة خلال العام الجاري وصولاً إلى 7.8 في المائة في نهاية تلك الفترة؛ وهي معدلات أقل كثيراً من النمو المفترض للمملكة المتحدة في حالة سيناريو «البقاء مع الاتحاد».

وفقاً لمؤشر مديري مشتريات التجار لـ«لويدز بنانك الإقليمي» في القطاع الخاص، سجلت بريطانيا أدنى مستوى لها على المؤشر في أكثر من 3 سنوات في أبريل الماضي بنحو 52.1 نقطة، منخفضاً من 53.7 نقطة في مارس الماضي، ويعد المؤشر عند 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش. وشهدت لندن العاصمة أكبر خسارة للزخم في النشاط التجاري، لتصل إلى أدنى مستوى في 38 شهر بنحو 51 نقطة، فيما انخفض النشاط التجاري في المنطقة الشمالية الشرقية للشهر الثاني على التوالي لأقصى حد في 3 سنوات بنحو 49 نقطة، بينما شهدت ميدلاندز الشرقية بنحو 55.7 وشرق إنجلترا بنحو 55 نقطة، وسجلنا نمواً بشكل أسرع وكان الأداء الأفضل عموماً في إنجلترا.

ويعلل داعمو الخروج بضرورته نظراً لخطورة الهجرة على المجتمع البريطاني، إلا أن جوناثان بورتس، كبير الاقتصاديين السابق في مكتب رئيس الوزراء، قال معلقاً إن بريطانيا تستقبل صافي هجرة بنحو 323 ألف مواطن من دول الاتحاد الأوروبي والحاملين لجنسيات الدول الأعضاء، وستنخفض بنحو مائة ألف مواطن فقط، وسيؤدي هذا الخفض إلى زيادة ضريبة الدخل بنحو اثنين في المائة للحفاظ على توازن الميزانية، موضحاً أن افتقاد بريطانيا لسهولة التنقل الحر في الاتحاد في حال خروجها، لا تعني سوى انخفاض طفيف في الهجرة.

وتوجه رجل الأعمال البريطاني آرون بناكس إلى الولايات المتحدة متحدثاً للشعب الأميركي حول قضية الخروج في معهد كاتو، مركز أبحاث بالعاصمة واشنطن والمخصص للحرية الفردية، قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يمثل البيروقراطية البيئية التي تقوض من السيادة البريطانية، مضيفاً أن تدفق المهاجرين من دول الاتحاد الأخرى محبط لأجور الطبقة العاملة البريطانية، إلا أن الحضور المكون من 12 خبيراً سياسياً واقتصادياً لم يتعاطفوا مع «مستر بريكست» (السيد خروج) كما أطلق البعض على بناكس، كونه المؤسس المشارك لحملة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

التأثير على مصر:

ينبغي في ضوء الأوضاع العالمية التي بدأت تظهر تماسكا اقتصاديا واتجاه متزايدا نحو تغيير موازين القوي الاقتصادية من التكتلات إلى التحالفات أن تدرك مصر أن الإصلاح الاقتصادي هو الركيزة الأهم لبناء الثقة كمر إلزامي مثالي لبلوغ الاستقرار الحقيقي وتعميم فوائده، وهذا ما نطمح إليه جميعا دولة وشعبا وأنظمة. والإصلاح بمفهومه الشامل على الصعيد الوطني هو المسار الأمثل لإعادة صياغة خريطة طريق طموحة الرؤى والأهداف لمنظومة العمل على نحو يضمن التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق على مصر وضع خطط و سيناريوهات للتعامل مع الوضع الحالي وتطورات المحتملة مع إجراء تقييم شامل لخريطة التعاملات الخارجية في ضوء التغيرات التي تحدث سواء على مستوى أسواق النفط أو احتمالات حدوث تغييرات هيكلية في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة القادمة مما يتيح مرونة أكبر في بدائل التعامل المصرية مع أي تداعيات لتلك الأوضاع مستقبلا .

كما يجب أن نعي أن الصادرات التقليدية لن يكون بوسعها التوسع بصورة مستمرة مثلما كانت عليه في المراحل المبكرة من التنمية نظرا لأن فرص الاعمال ستقلص بصورة مستمرة كما أن الأجور ستتهج للارتفاع ما يعني انخفاض التنافسية واعتماد نمو الصادرات على تقديم عمليات جديدة واكتشاف أسواق جديدة وليس مجرد التوسع في المبيعات لمنتجات موجودة في الأسواق .. ولتحقيق ذلك فإن الابتكار وتماييز المنتجات لتلبية احتياجات الأسواق يعد بحد ذاته هدفا للدول متوسطة الدخل.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ويُؤكَدُ أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص: 2016 سنة إصدارات الديون الخليجية

صحيفة القيس الكويتية

سجلت حكومات الشرق الأوسط رقما قياسيا في مبيعات الديون، بعد أن أضعف التراجع المستمر في أسعار النفط الماليات العامة لدول المنطقة. واقتضت دول تضم أبوظبي والبحرين 8.6 مليارات دولار من أسواق المال العالمية حتى الآن من هذا العام، متجاوزة المستوى المرتفع الذي سجل في عام 2009، عندما أخفقت الطفرة العقارية ومشاريع البناء في منطقة الخليج بعد أن صدمت دبي المستثمرين بطلب تأجيل سداد الديون. وقد تتلقى أسواق الدين في المنطقة دفعة إضافية الشهر المقبل، حيث تحاول الحكومات والشركات المدعومة من الدولة إنهاء خطط البيع قبل حلول شهر رمضان المبارك.

يقول فيليب دوبا باناناناشي، الخبير الاقتصادي في بنك ستاندرد تشارترد: «أدى انخفاض أسعار النفط الى أزمة مالية حادة في المنطقة، وبالتالي أصبحت هناك حاجة مفاجئة للدين». ويضيف «البلدان الصغيرة التي ترغب في تعظيم فرص الاقتراض تلجأ الى الأسواق العالمية للعثور على أكبر مجموعة من المقرضين المحتملين.» حكومات دول الخليج بما فيها قطر، التي جمعت العام الماضي قرضا يزيد على 5 مليارات دولار، تجري محادثات مع البنوك للاستفادة من أسواق السندات العالمية للمرة الأولى منذ سنوات، بتشجيع من نجاح عملية بيع أبوظبي لسندات الدين في أبريل، حيث استقطبت أبوظبي عطاءات بقيمة 17 مليار دولار لسندات بقيمة 5 مليارات دولار. ويقول مصرفيون انه من المتوقع أن تصدر السعودية سندات دولية لأول مرة بعد فصل الصيف، بعد ترتيب قرض بقيمة 10 مليارات دولار مع مجموعة من البنوك، منها بنك اتش اس بي سي وبنك طوكيو ميتسوبيشي وبنك جيه بي مورغان. ويهدف الإصدار إلى تخفيف الضغط على السيولة لدى البنوك المحلية، التي زاد الضغط عليها منذ تراجعت أسعار النفط، فضلا عن توفير معيار للشركات للاستفادة من الأسواق.

وتشمل الجهات المصدرة لسندات الدين المحتملة في المستقبل حكومة الامارات الاتحادية، التي تبحث في إمكان بيع سندات خاصة بها بالإضافة إلى السندات المباعة من قبل كل إمارة على حدة، وإيران، التي تجري محادثات مع وكالة التصنيف الائتماني العالمية فيتش. ويقول أحد المصرفيين ومقره دبي: "هذه هي سنة الديون. وسط هذه الأجواء القائمة، لا يتوقف العاملون في أسواق الدين العالمية عن العمل". التراجع في أسعار النفط وضع الماليات العامة تحت ضغط شديد، ما اضطر الاقتصادات الإقليمية لاعادة النظر في احتياجات الاقتراض بعد أن زاد انخفاض عائدات تصدير النفط من العجز في الميزانية. ومع ذلك، انخفضت العلاوة التي يطلبها المستثمرون لشراء الديون الصادرة عن دول الخليج، بدلا من شراء ديون الحكومة الأميركية الأكثر أمنا، منذ فبراير مع ارتفاع أسعار خام برنت من 32 دولارا للبرميل إلى 43 دولارا وضعف الدولار الذي خفف الضغط على ربط العملات. في نهاية أبريل، كانت أبوظبي قادرة على بيع سندات لأجل يزيد على 10 سنوات بعائد 3.12%، أي حوالي 125 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية. نفس عملية بيع السندات في عام 2009 تمت بنسبة 6.75%، وبهامش يزيد على معدل القياس في الولايات المتحدة. بيد أن الزيادة في الدين أدت أيضا إلى إجراء مقارنات مع عمليات توسع سابقة في الائتمان في المنطقة وما تبع ذلك من أزمات. ووفق سايمون وليامز، كبير الاقتصاديين في اتش إس بي سي لمنطقة الشرق الأوسط، أنه يجب على الجهات المقترضة السيادية والمالية والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي سداد أو إعادة تمويل 94 مليار دولار من السندات في عامي 2016 و2017. ويقول في هذا الصدد إن هذا الوضع سيزداد صعوبة وسط تباطؤ النمو وخفض التصنيفات

وحتى الوقت الراهن من هذا العام، خفضت وكالتا ستاندارد أند بورز وفيتش التصنيف الائتماني للسعودية، في حين خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لعمان، وخفضت تصنيف البحرين إلى تصنيف ائتماني عالي المخاطر، مستشهدة بالمخاوف بشأن تأثير انخفاض أسعار النفط. وينتظر المصرفيون في وقت لاحق من هذا الشهر قرار موديز بعد وضع السعودية على المراجعة لخفض محتمل من جهة أخرى، تتطلع قطر للاستفادة من سوق السندات المقومة بالدولار للمرة الأولى منذ خمس سنوات، في حين تستعد مؤسسة تشاينا ثري غورجيس دام كوربوريشن للعودة إلى سوق السندات المقومة بالدولار بعد عام على تأسيسها. وكلفت قطر البنوك لترتيب اجتماعات مع المستثمرين ابتداء من اليوم، يعقبها على الأرجح إصدار سندات بالدولار. آخر إصدار للسندات المقومة بالدولار قامت به قطر، التي تعرضت ماليتها العامة للضغوط بسبب انهيار أسعار النفط، كان في عام 2011. عائد سندات المستحقة في 2022 دولارا يبلغ حاليا 2.43%، هبوطا من أكثر من 3% قبل عامين. وعملت قطر على خفض الإنفاق في الأونة الأخيرة في سعي منها للتكيف مع انخفاض طال أمده في أسعار النفط.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يجب أن تنتبه مصر إلى ما يمثلته حجم الدين المحلي وأعباء خدمته من تحدي كبير مقارنة بالدين الخارجي والذي يمثل نسبة محدودة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن التحكم في حجم الدين دون التعرض لعجز الموازنة المزمع الذي عانت منه مصر على مر أعوام ومازالت تعاني منه خصوصاً خلال الأعوام الأربع الأخيرة والتي انخفضت فيها الإيرادات وزادت المصروفات بشكل مضطرب. بينما يمكننا محاولة تخفيض أعباء خدمة الدين عن طريق الإدارة الرشيدة لمحفظه الدين الحكومي.

ونرى ضرورة التوجه إلى اعتماد الأداة المالية (صكوك التمويل) في الوقت الحالي سواء على المستوي الحكومي مما سيجذب استثمارات عربية خليجية للدخول في سوق الدين بما يرفع من الحصيلة الدولارية من جانب ويخفف العبء عن البنوك المحلية من جانب آخر ويرفع من مساحة البدائل التمويلية المتاحة، فهناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك.

وعلى الرغم من استمرار وزارة المالية في زيادة السندات ذات الأجل المتوسطة في مقابل أدون الخزانة ذات الأجل قصيرة الأجل وبناء منحى عائد لإصدارات الحكومة، من خلال إصدارات منتظمة لأجل مرجعية (1.5، 3، 5، 7، 10 سنوات) وإعادة فتحها لخلق سيولة في جانب المعروض من السندات؛ إلا أن نشاط السوق الثانوي لسندات الخزانة مازال ضعيفاً حيث يبلغ النشاط نسبة 1.1% من إجمالي الإصدار، وذلك حتى في ظل زيادة المعروض من الإصدارات بالإضافة إلى تركيز المستثمرين في سندات الخزانة لهذا نرى ضرورة الإسراع بخطوة تفعيل سوق السندات الثانوي بالبورصة المصرية، حيث إن السوق ما زال ضعيفاً وغير عميق، وتستحوذ البنوك على كل تعاملاته، وذلك على عكس الأسواق الأخرى عالمياً المتوافر بها أسواق ثانوية نشطة مما يسمح بتوفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للشركات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

(رويترز) (موقع أرقام)

تراجعت الأسهم الصينية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، لتسجل أطول سلسلة من الخسائر الأسبوعية منذ يوليو 2012، بفعل مخاوف آثار التباطؤ الاقتصادي في البلاد. وهبط المؤشر الرئيس للسوق الصيني للأسبوع السادس على التوالي، مع تراجع قوة البيانات الاقتصادية عن الشهر الماضي، ومخاوف تخارج رؤوس الأموال من البلاد مع رفع معدل الفائدة الأمريكية، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الديون.

وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بشكل هامشي بلغ 0.05% ليصل إلى 2821 نقطة عند الإغلاق، بفعل خسائر الأسهم الصناعية والأدوية.

كما ارتفعت الأسهم اليابانية الجمعة عقب تقارير أفادت بأن رئيس الوزراء الياباني "شينزو أبي" قد قرر تأجيل زيادة ضريبة المبيعات. وتراجع سهم "تاكاتا" 8.1% - بعدما ارتفع بأكثر من 20% أمس - بعد تقارير عن أن صناعة الوسائد الهوائية تجري محادثات مع "KKR & Co" بشأن استحواذ محتمل.

وأغلق مؤشر "نيكي" الياباني مرتفعاً 0.4% عند 16834 نقطة، كما صعد مؤشر "توبكس" صاعداً أيضاً بنسبة 0.5% إلى 1349.

وأوضحت صحيفة "Asahi" أن "أبي" قد قرر تأجيل زيادة ضريبة المبيعات بناءً على تباطؤ النمو العالمي وتأثير زلزال الشهر الماضي.

من ناحية أخرى ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة وحافظت على مكاسبها بعد تصريحات رئيسة الاحتياطي الفيدرالي "جانيت يلين" بخصوص رفع معدل الفائدة، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية، وذلك قبيل عطلة الاثنين المقبل.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 44.9 نقطة إلى 17873.2 نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ 31.7 نقطة) إلى 4933.5 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+ 8.9 نقطة) إلى 2099.06 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 2.1% هي الأفضل منذ 18 مارس، كما حقق "نازداك" مكاسب بنسبة 3.3% هي الأفضل منذ 19 فبراير، في حين حقق "S&P" مكاسب أسبوعية بنسبة 2.2% هي الأفضل منذ 4 مارس.

وفي أوروبا، ارتفع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.2% أو بمقدار 0.7 نقطة إلى 349.6 نقطة، وسجل المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 3.4%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 5.1 نقطة) إلى 6270.7 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 13.6 نقطة) إلى 10286.3 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 2.1 نقطة) إلى 4514.7 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.5% أو بمقدار 6.60 دولار إلى 1213.80 دولار للأوقية، وهو أدنى إغلاق منذ 22 فبراير، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بنسبة 3.1%.

وفي أسواق النفط، تراجع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.3% أو بمقدار خمسة عشر سنتاً وأغلق عند 49.33 دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 1.9%، كما انخفض "برنت" القياسي بنسبة 0.5% أو بمقدار سبعة وعشرين سنتاً وأغلق عند 49.32 دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بحوالي 1.2%. وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، سجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نمواً بنسبة 0.8% خلال الثلاثة أشهر المنتهية في مارس/آذار الماضي مقابل القراءة السابقة التي بلغت 0.5%، وانخفض مؤشر "ميتشيجان/رويترز" لثقة المستهلك إلى 94.7 في مايو.

وفي تصريحاتها، قالت رئيسة الفيدرالي "يلين" إن رفع الفائدة سيكون مناسباً على الأرجح خلال الشهرين المقبلين إذا واصل الاقتصاد نموه واستمر سوق العمل في تحسنه، مشيرة إلى توقعاتها بعودة التضخم إلى المستهدف في العامين القادمين.

ومن المنتظر يوم الاثنين المقبل الموافق 30 مايو أن تشهد الولايات المتحدة عطلة رسمية، حيث ستغلق بورصة الأسهم والسندات للاحتفال بـ"يوم الذكرى".

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

عودة المخاوف بشأن خروج إنجلترا من الاتحاد الأوروبي والإشارات الأمريكية الأولية لإعادة دراسة زيادة أسعار الفائدة من جديد سيطرت على الأسواق خلال تداولات الأسبوع الماضي على الرغم من النشاط الاستثنائي الذي أعاد أسعار النفط من جديد لمستويات 50 دولار للبرميل إلا أن البورصة المصرية كانت أقل استفادة من الاستثمارات المؤسسية الأجنبية قصيرة الأجل التي بدأت في الظهور بالعديد من البورصات الناشئة الأخرى وذلك على خلفية غياب المحفزات الداخلية بالبورصة المصرية .

ومن المتوقع إذا ما بدأت سوق الصرف الموازية بالانكماش في مصر أن يكون ذلك حافزا حقيقيا لاجتذاب الاستثمارات التي تبحث عن فرص جديدة للدخول بها كما أن تكرار الطروحات الكبرى في البورصة سيكون حافزا إضافيا لجذب المستثمرين الأجانب من جديد للسوق المصرية .

وتشير التقديرات إلى أن فرص الأسواق الناشئة عموما ومن ضمنها المصرية خلال عام 2016 في استعادة جزء من نشاطها و سيولتها الاستثمارية المفقودة تتزايد الأمر الذي يحتاج في التوقيت الحالي إلى اتمام خطة تطوير البنية التكنولوجية والتشريعية وإضافة أدوات مالية جديدة للبورصة المصرية لتهيئتها للمنافسة بصورة أكبر بين الأسواق الناشئة خاصة في ظل الاهتمام الحكومي الواضح بالبورصة المصرية كمنصة رئيسية للتمويل خلال الفترة المقبلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير . ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.